الأمراض الاجتماعية و أثرها على البناء الأسري

الاستاذة سعيدة رحامنية

– جامعة خنشلة –

مقدمة:

اهتم علماء النفس و الاجتماع بدراسة الأمراض الاجتماعية، كما أنها تهم عالم القانون والمربي والطبيب و تدخل في نطاق اختصاص كل منهم ، و لذلك حاولت كل فئة من علماء هذه العلوم تفسيرها انطلاقا من أطرها النظرية و طرائقها بالبحث .

إن الأمراض الاجتماعية كسلوك جانح هو أيضا سلوك مخرب هدام يهدد أمن المجتمع و الفرد و تعد هذه الظاهرة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع و المدرسة و الأسرة.

و باعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، فلقد تمحور موضوع هذا المقال حول الأمراض الاجتماعية و أثرها على البناء الأسري .

و عليه فقد تم التطرق إلى جملة من النقاط الجوهرية تتمثل في :

1 – تحديد المفاهيم : مفهوم الأمراض الاجتماعية و مفهوم البناء الأسري .

2 – الأسباب الموضوعية و الذاتية للأمراض الاجتماعية .

3 – الأمراض الاجتماعية السائدة في المجتمع .

4 – الأمراض الاجتماعية مشكلات تهدد البناء الأسري .

1- تحديد المفاهيم: مفهوم المرض الاجتماعي و مفهوم البناء الأسري

أ – مفهوم المرض الاجتماعي:

هناك عدة تعاريف للمرض الاجتماعي جاء بها علماء الاجتماع الطبي و على رأسهم "أي.اماليميرت" و "ديفيد ميكانيك" و "ري فيزباترك" و "كينث جونز" .

يعرف ليميرت المرض الاجتماعي في كتابه الموسوم " المرض الاجتماعي " بأنه شكل من أشكال الاضطراب الذي يعتري المجتمع و الذي يؤثر تأثيرا سلبيا في صحة الفرد و حيويته و قدرته على أداء مهامه المناطة به مع عجزه نتيجة ذلك على تكييفه للمجتمع الذي يوجد فيه و يتفاعل معه (1) .أما تعريف ديفيد ميكانيك للمرض الاجتماعي فقد ورد في كتابه الموسوم " علم الاجتماع الطبي " و الذي يقول عنه بأنه حالة باثولوجية تنتاب الفرد و تجعله غير قادر على أداء واجباته الاجتماعية ، فضلا عن دورها في حثه على الانسحاب كلية من المجتمع لأنه لا يمتلك المؤهلات التي تعينه على القيام بأدواره الاجتماعية (2)

في حين يعرف ري فيزباترك المرض الاجتماعي في كتابه الموسوم " علم الاجتماع كما مطبق الطب " بأنه خلل يمس الفرد نتيجة سوء تكييفه للمجتمع بسبب اضطراب و تلكؤ و قصور علاقة المجتمع بالفرد و عدم أهلية الفرد على التكيف للمجتمع (3). و أخيرا يعرف كينث جونز المرض الاجتماعي في كتابه الموسوم "

علم الاجتماع في الطب " على أنه عجز يصيب عضوا أو مجموعة أعضاء الفرد بسبب الظروف الاجتماعية السلبية المحيطة بالفرد و المؤثرة في أنشطته و فعالياته اليومية و التفصيلية [4] .

من هذه التعاريف الأربعة للمرض الاجتماعي نستطيع تحديد أهم السمات التي يتميز بها المرض الاجتماعي .

أن المرض الاجتماعي يتسم بست خواص رئيسية هي ما يأتي :

1 – المرض الاجتماعي لا يرجع إلى عوامل فيزيولوجية أو عضوية و لا يرجـع إلى عوامل نفسية و عقلية و إنما يرجع إلى عوامل بيئية و اجتماعية بحتة ينبغي تشخيصها أولا و استخدامها ثانيا في تفسير المرض الاجتماعي[5].

2 – المرض الاجتماعي لا يرجع إلى عوامل فردية تتعلق بالفرد الذي يعاني منه و إنما يرجع إلى عوامل محيطية معقدة متأصلة بالمجتمع و الحياة الاجتماعية [6].

3 – المرض الاجتماعي لا يمكن القضاء عليه إلا باتخاذ فعل جماعي منظم و هادف يتوخى معالجته أو تخفيف حدته كما في حالة الإدمان الكحولي و الغش و النفاق و البغاء و تفكك الأسرة و الجريمة [7].

4 – المرض الاجتماعي كتناول العقاقير و المسكرات و المخدرات يرجع إلى عوامل داخلية تعلق بالفرد و عوامل خارجية تؤثر في حياته الخاصة و العامة . و كما أ له أسبابه فله آثاره القريبة و البعيدة المؤثرة في المرض و بيئته الاجتماعية و الحضارية .

5 – يصاب الفرد بالمرض الاجتماعي بصورة تدريجية تستغرق وقتا طويلا . كما أن علاج المرض و تحرر الفرد من أعراضه و آثاره لا يكون خلال يوم أو يومين بل يستغرق فترة زمنية طويلة قد تمتد أشهرا طويلة إذا لم نقل سنوات [8]

6 – تفوق خطورة المرض الاجتماعي كتحلل الأسرة و تفكك القيم و الكذب و النفاق و الجريمة خطورة كل من المرض النفسي كالكآبة و الهيستريا و القلق و التوتر و الخوف ...الخ و المرض الجسمي كالسكري و الضغط الدموي العالي و أمراض القلب و السرطان و الموت المفاجئ حيث أن المرض النفسي و الجسمي يصيب الفرد بينما المرض الاجتماعي يصيب الجماعة و المجتمع قبل أن يصيب الفرد [9]، فالفرد على سبيل المثال لا يتناول المسكرات و لا يكذب و لا ينافق و لا يرتكب الجريمة إذا كان مجتمعه سليما من الأمراض الاجتماعية و الآفات السلوكية و الأخلاقية حيث أن المرض الاجتماعي عادة يصيب المجتمع و الجماعة قبل أن يصيب الفرد .

ب – مفهوم البناء الأسري (الأسرة):

تمثل الأسرة ، خط الدفاع الطبيعي و الأول ، في مساعدة الأبناء على التقدم و النهوض ن و حمايتهم من الانحرافات ن و تأمينهم من التعرض للهزات و الاضطرابات النفسية ، التي حين تتزايد تصبح عائقا في طريق نموهم .

و في عالم يتعرض أفراده لكثير من المعاناة لأسباب عديدة ، أصبح الاهتمام بالأسرة و رعايتها – كالوحدة الرئيسية في بناء أي مجتمع – هو المدخل لحماية هذا المجتمع و دفعه على طريق الحياة ، ليأخذ وضعه المشرف وسط العالم .

في الكفة الأخرى ، فان ظهور أبناء أقوياء و أصحاء نفسيا ، وسط أسر مفككة ضعيفة ، يعتبر من الاستثناءات النادرة ، التي لا تحدث إلا خلال عوامل عديدة ، لا يسهل توفرها .

يبنى الفرد طبيعيا – داخل الأسرة – في جو يشبعه بالحب ، و الإحساس بالأمان و النجاح الذي يحميه من المخاوف . جو تسوده الألفة و الترابط ، و يتأكد فيه الانتماء القوي الأصيل لأسرته و مجتمعه و وطنه .

هذه حين تتوفر ، يحس الفرد بالقيمة . التي تحميه من التورط في انحرافات تهدده ، و تسيء لأسرته و مجتمعه .

من هذا الواقع ، قامت في العالم حركات ، تدعو لإعادة بناء الأسرة و ترميم ما تهدم منها ، بعد أن تعرضت في فترات سابقة لكثير من التسيب ، الذي أدى بها إلى الانحلال[10] .

نحمد الله ، فالأسرة في بلدنا العزيز ، في كثير من المواقع يحميها ديننا و ما توارثناه من قيم ، عن حضارتنا العريقة .

كما أنه لا يمكننا التغاضي ، عما تبذله جهات كثيرة ، حكومية و غيرها في مجال خدمة الأسرة في الجزائر ، لحمايتها مما قد تتعرض له من أمراض تنتشر في العالم ، تحطم الأسر و تهدد سلامة المجتمعات .

و في نفس الوقت ، ينبغي ألا ننسى أن العالم أصبح صغيرا ، و أي انحراف يظهر في موقع منه ، ينتقل بسهولة و سرعة إلى المواقع الأخرى .

عرف مفهوم الأسرة أو البناء الأسري باعتبار أن الأسرة هي وحدة بنائية يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد في التعاون و المحبة و المسؤولية و المساعدة المتبادلة عدة تعريفات نذكر منها :

* **لغة** : الأسرة من "أ. س. ر" الألف والسين والراء ومعناه الحبس والإمساك، وأسر إساره هي شدة وربطة وقد اشتق مصطلح الأسرة من هذه المادة اللغوية لما يترتب على كل واحد من أعضائها من التزامات نحو الآخرين.

كما أنها تعطي معنى القوة والشدة وهي الدرع الحصين فهي تعد لكل من أعضائها الدرع الحصين، وهذا المعنى اللغوي للأسرة يجعل منها حصن حصين يصعب اختراقه، و الذي بهدمه تضيع العلاقات في المجتمع، ومفهوم الأسرة هذا من خواص الإنسان، فلا يطلق علي ذكر الحيوان وأنثاه.

***اصطلاحا:** مفهوم الأسرة من منظور الإسلام : "هي الجماعة التي ارتبط ركناها بالزواج الشرعي والتزمت بالحقوق والواجبات بين طرفيها وما نتج عنها من ذرية، وما اتصل بها من أقارب" [11]. وعلى هذا فإن الأسرة في الإسلام لها ركنان أساسيان هما الزوج والزوجة، وركنان تابعان هما : الأولاد وذوي القربى.

والأسرة الممتدة في الإسلام تنشأ بالزواج والإنجاب كالأسرة النواة وتكتمل بزواج الأبناء وإنجاب الأحفاد وتتأسس العلاقة فيها على مجموعة من القيم أبرزها: بر الوالدين، وصلة الأرحام.

وصلة الرحم هي إسداء البر والخير والمعروف وأداء الحقوق والواجبات والمندوبات لذوي القربى قبل غيرهم من سائر الناس. ويتنوع حكم هذه الصلة بين الفرض والواجب والمندوب بحسب قوة القرابة أو بعدها، الأقرب فالأقرب حتى ترتفع إلي درجة الإيثار للوالدين لأنهما سبب الوجود، وتتقدم الأم على الأب إقرارًا بمكانة الأمومة.

ونحن نرى أن الاتفاقيات الدولية تعتمد في اكتساب التعاطف، على اللعب على وتر الأفضلية والدونية، بمعنى الادعاء أن كثير من الثقافات تكرس دونية المرأة، وأفضلية الرجل، وذلك حين تكِل للمرأة دور رعاية الأسرة وتعفيها من مهام كسب العيش خارج المنزل، وتفضل الرجل حين تخصه بالعمل والإنفاق.

وفي هذا مغالطة كبيرة .. فتمايز كل من الرجل والمرأة بخصائص وملكات وقدرات بدنية ونفسية معينة لا تجعل أحدهما أعلى شأنًا من الأخر، ولكنه منوط بقدرة كل منهما على أداء وظائف حياتية وحيوية معينة لا يستطيع الآخر القيام بها، وهى سنة الله في البشر كافة حتى بين الرجال بعضهم البعض وكذلك النساء. فقوامة الرجل في الأسرة هي في حقيقة الأمر حق للمرأة لا للرجل، فحقها على الرجل أن ينفق عليها ويكفيها مئونة التعرض لمشاق العمل خارج المنزل.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدعى أي عاقل مساواة رعاية الأسرة الطبيعية بغيرها من أشكال الرعاية الأخرى، كرعاية المحاضن والملاجئ أو مراكز الإيواء ... إلخ. فلا يمكن أن يقوم بهذا الدور غيرها بنفس النجاح.

يمكن تعريف الأسرة الإنسانية . أنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تكون من رجل وامرأة (يقوم بينهما رابطة زواجية مقررة) وأبنائهما ، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية ، وممارسة العلاقات الجنسية ، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة ، وتوجيه الأبناء.

ويلاحظ أن الجماعة التي تتكون على الأساس السابق وتمارس هذه الوظائف تختلف في بنائها اختلافا واضحا ، ومن ثم يتعين عند تعريف الأسرة أن يتضمن التعريف الإشارة إلى النماذج المحتملة لهذه الجماعة .

وتتألف الأسرة الإنسانية البيولوجية العامة من الآباء وأبنائهم، وقد تشتمل الأسرة البسيطة أبناء بالتبني الرسمي ويطلق على هذا الشكل مصطلح الأسرة النواة أو الأسرة المباشرة أو البيولوجية أو الأسرة الأولية أو الأسرة المحدودة . ويتفق معظم العلماء على أن هذا الشكل البسيط للأسرة منتشر في كافة المجتمعات و الأسرة النووية كما عرفها ميردوك باعتبارها تتكون من الأم ، والزوج ، والأطفال ليست عالمية الوجود في كل المجتمعات على نحو ما نرى على سبيل المثال عند شعب النايار في جنوب الهند حيث تتم علاقات الزواج في أضيق الحدود ، وأن الوحدة الاجتماعية المكونة من الأم وأطفالها ليست لها علاقة مهمة مع الأب أو زوج الأم [12].

نستنتج مما سبق أن الأسرة هي إحدى العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي وإيجاد عملية التطبيع الاجتماعي، وتشكيل شخصية الطفل، وإكسابه العادات التي تبقى ملازمة له طول حياته، فهي البذرة الأولى في

تكوين النمو الفردي وبناء الشخصية، لأن الطفل في أغلب أحواله مقلّد لأبويه في عاداتهم وسلوكهم فهي أوضح قصداً، وأدق تنظيماً، وأكثر إحكاماً من سائر العوامل التربوية .

2 – الأسباب الموضوعية و الذاتية للأمراض الاجتماعية :

ترجع الأمراض الاجتماعية إلى أسباب موضوعية و ذاتية معقدة ، فالأسباب الموضوعية هي الدوافع التي يمكن مشاهدتها و لمسها و التحقق منها حيث أن تأثيراتها تكون واضحة على سلوك الفرد و تفاعلاته اليومية و التفصيلية إلى درجة أنها توقعه في المرض الاجتماعي المطلوب دراسته كالإدمان الكحولي و تناول المخدرات و البغاء و السرقة و جنوح الأحداث و الكذب و النفاق و الغش و الخداع . و لعل من أهم الأسباب الموضوعية للأمراض الاجتماعية ما يأتي :

أ– سوء التنشئة الاجتماعية :

عندما تكون عمليات التنشئة الاجتماعية رديئة و مخربة لسلوك الفرد و مضرة بقيمه و عاداته و تقاليده لأنها لا تعرف ما تزرعه من قيم و مفاهيم في شخصية الحدث و لا تعرف الأضرار الناجمة عن إهمالها للحدث و عدم توقيها من المثالب التي يمكن أن يتعرض لها ، مع عدم توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها في حياته الخاصة و العامة فان الحدث لا ينشأ النشأة المطلوبة التي تمكنه من الالتزام بالسلوك الايجابي الذي يبعده عن الشر و الزلل و الانحراف [13].

ب– تأثير الجماعات المرجعية :

عندما تعاني الجماعات المرجعية كالأسرة و جماعة اللعب و وسائل الإعلام و المدرسة و المجتمع المحلي ...الخ من إشكالات و عقد و تناقضات و احباطات فان الاضطرابات و المعاناة التي تواجه هذه الجماعات تعرض الفرد الذي ينتمي إليها و يتفاعل معها إلى شتى الأمراض الاجتماعية التي تسيء إلى سلوكه و علاقاته مع الغير و تؤدي إلى ضعف تكييفه للمجتمع الذي يعيش فيه و يتفاعل معه[14].

ج– ضعف وسائل الضبط الاجتماعي :

من أسباب شيوع الأمراض الاجتماعية في المجتمع ضعف وسائل الضبط الاجتماعي . و وسائل الضبط الاجتماعي هي منظومة الروادع و الكوابح التي تدين السلوك المشين للفرد و تستنكره و تمنع حدوثه . و تتمثل و سائل الضبط هذه بالقوانين و المحاكم و قوات الشرطة و الأمن و الضمير و الوجدان و الأخلاق و القيم و المقاييس[15] .

د– التقليد و المحاكاة :

يعد عامل التقليد و المحاكاة من العوامل الاجتماعية المهمة المسببة للمرض الاجتماعي كتناول المسكرات أو الإدمان الكحولي و الكذب و النفاق و الإدمان على تناول المخدرات و البغاء و السمسرة و غيرها من الأمراض الاجتماعية السائدة في المجتمع[16].

و مثل هذا السلوك الذي يعتمده الفرد يجعله غير مرغوب به إذ ينفر منه الأفراد و الجماعات و يصبح منعزلا و منبوذا من الآخرين [17]. و من هنا يتضح لنا دور التقليد و المحاكاة في إصابة الفرد بالمرض الاجتماعي .

نستنتج مما سبق أن الأسباب المؤدية للأمراض الاجتماعية هي نفسها الأسباب التي تقضي على هذه الأمراض ، فوجود تنشئة اجتماعية سليمة و جماعات مرجعية فعالة و قوة وسائل الضبط الاجتماعي و الحث على تقليد كل من يمثل المبادئ و المثل العليا و الدينية له كاف للقضاء نهائيا على مختلف الأمراض الاجتماعية السائدة في مجتمعنا .

3 – الأمراض الاجتماعية السائدة في المجتمع :

أهم الأمراض الاجتماعية السائدة في البلدان العربية و الإسلامية تتمثل في :

أ– الإدمان :

و يشمل الإدمان على الكحول و التدخين و العقاقير و المخدرات بكل أنواعها .

إن الإدمان مصطلح شاع استعماله في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عندما حاول الطبيب السويدي ماكنس هاس (Magus Hass) إدخاله في المصطلحات عام 1849 [18] . و منذ ذلك الحين تداول استعماله على نطاق واسع في كتابات و بحوث العلماء و المختصين في مختلف العلوم الطبيبة و النفسية و الاجتماعية .

و الإدمان **لغة:** " إدامة شرب الخمر و عدم الإقلاع عنها " . يقال فلان مدمن خمر أي مداوم شربها . قال الأزهري : واشتقاقه من مدمن البصر . و في الحديث : مدمن الخمر كعابد الوثن ، هو الذي يعاقر شربها و يلازمه و لا ينفك عنه ، و هذا تغليط في أمرها و تحريمه[19]

و لغة أيضا هو : دَمِنَ على الشئ: لزمه ، وأدمن الشراب وغيره: أدامه ولم يقلع عنه ، ويقال أدمن الأمر ، واظب عليه [20].

اصطلاحا: تعاطي المواد الضارة طبيا واجتماعيا وعضويا بكميات أو وجرعات كبيرة ولفترات طويلة ، تجعل الفرد متعودا عليها وخاضعا لتأثيرها ويصعب أو يستحيل عليه الإقناع عنها.

والإدمان قد يكون إدمانا على الخمر والمسكرات ، أو إدمانا على المخدرات أو حتى بعض الأدوية والعقاقير.

ولكنه في كل الأحوال أكثر تعقيدا من مجرد الاشتهاء الجسمي لأنه يؤثر على أجهزة الجسم وبخاصة على الجهاز العصبي والنفسي للإنسان والقاعدة في الشريعة الإسلامية تقرر أنه لا يحل للمسلم أن يتناول من الأطعمة أو الأشربة شيئا يقتله بسرعة أو ببطء أو ما يضره ويؤذيه ، فإن المسلم ليس ملك نفسه ، وإنما هو ملك دينه وأمته ، وحياته وصحته وماله ونعم الله كلها عليه وديعة عنده ، ولا يحل له التفريط فيها قال سبحانه وتعالى: {ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}البقرة: 195 ، وقال سبحانه وتعالى: {ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما}النساء:29 ، فقد أثبتت الأبحاث الطبية والاجتماعية أن أشر ما يمكن أن يؤدى إلى التهلكة هو الإدمان . وليس هناك أكمل من البيان القرآني وحجية السنة المطهرة لبيان ما ينطوي عليه من خطورة ، فالله عندما شرع العقوبة جعل شرب الخمر ضمن جرائم الحدود ، كما قال سبحانه: {يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون}النساء: 43 ، وقال جل شأنه:{يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب

والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون.إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون}المائدة:90-91.

كما وصفها الرسول الكريم بأنها أم الكبائر وأم الخبائث لأنها تزين للإنسان الشر وتدفعه إليه ، ولذا فقد لعن بائعها وعاصرها وحاملها فلقد "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر" رواه الإمام أحمد عن أم سلمة [21] .

ويعتبر الإدمان في العصر الحديث من أشد المشكلات إيلاما لأسر المدمنين والمجتمع إذ يؤدى إلى حالة من التدهور في الشخصية تهتز معها القيم والمعايير فلا يعود المدمن قادرا على التوافق السليم مع القانون والحياة الاجتماعية السوية.

إن الإدمان ظاهرة المجتمعات التي تحتوى على كثير من العناصر البنائية المتناقضة – وبخاصة في أنساق القيم– ويبدو أن هذا ما انتبهت إليه الحضارة الحديثة متأخرة ، حيث بدأت كثير من الدول التي لا تدين بدين الإسلام بالأخذ بنظرة الإسلام والتفكير جديا فى وضع القيود والقوانين الصارمة على الخمر والمخدرات أن لم يكن تحريمها.

ب– الإجرام :

ويشمل الأعمال غير القانونية الشائعة في عالم الرذيلة والإجرام مثل الغش والخداع والتزوير والنصب والتجارة في السوق السوداء والرشوة والشعوذة و السرقة .

ج– جنوح الأحداث :

و تشمل أعراضه الكذب المرضي المزمن، والسرقة والفشل والنصب والاحتيال والتخريب والشغب والهروب من المنزل والمدرسة والفشل الدراسي والتسول والبطالة والعدوان وعدم ضبط الانفعالات وغير ذلك من ألوان السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع.

د– الزنا :

من أبرز صور الانحراف هي الزنا بكل أنواعها ، و خاصة زنا المحارم التي أصبحت منتشرة في مجتمعاتنا ، و الخيانة الزوجية سواء من طرف المرأة أو من طرف الرجل ....، و ينجم عن الزنا هو ظهور أمراض عضوية خطيرة أبرزها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز أو السيدا) و هو في ارتفاع مستمر في أغلب الدول و الجزائر تسجل ارتفاع في عدد المرضى من عام لآخر ،حيث لكشف مدير الوقاية بوزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات البروفسور إسماعيل مصباح أن عدد الأشخاص المصابين بالسيدا و الحاملين للفيروس بالجزائر بلغ 6615 حالة، مؤكدا أن هذه الإحصائيات متعلقة بالفترة الممتدة من 1985 و هو تاريخ ظهور أول حالة في البلد إلى 30 سبتمبر 2011.

و تم تسجيل 471 حالة جديدة لمرضى السيدا في الجزائر هذا العام 2012، من بينهم 10 أطفال، فيما ارتفع عدد المصابين إلى 1352 حالة إصابة و 5996 شخص حامل للفيروس، و كل مصاب بالسيدا يكلف الدولة نفقات تقارب مليون دينار سنويا.

ومن جهة أخرى أشارت الدكتورة "زميت فاطمة الزهراء" طبيبة مختصة في مستشفى القطار بالعاصمة، أن معظم حالات السيدا المسجلة تمت عن طريق الجنس، مؤكدة أن المرض لا ينتقل بالعدوى الهوائية مثل الزكام مثلا وإنما ينتقل عبر الدم والعلاقات الجنسية. [22]

4 – الأمراض الاجتماعية مشكلات تهدد البناء الأسري:

هناك العديد من التغيرات التي حدثت علي مستوي العالم حيث أثرت التغيرات الاجتماعية في المجتمع و علي وظائف الأسرة فانكمشت..ولعل أهم هذه التغيرات هي ما يلي:

1 – انكماش دور الأسرة الاقتصادي فالأسرة في المجتمعات الزراعية وحدة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت, تنتج كل ما تحتاج في استقلال يكاد يكون تاما. هذا النوع من الأسرة الذي يعتمد علي نفسه في كل شيء يختفي بالتدريج في مجتمعنا كما حدث في المجتمعات المصنعة وانتقلت بذلك المسئولية الاقتصادية من الأسرة إلي المجتمع الأكبر.

2 – انكماش دور الأسرة التكافلي ومسئوليتها في رعاية الفئات المنتجة مثل الأطفال والمسنين والعاطلين والمرضي بقيام الدولة بجزء كبير من المسئولية عن طريق التأمينات الاجتماعية والمساعدات وإنشاء دور رعاية المسنين والمستشفيات...إلخ .

3 – انكماش دور الأسرة التعليمي بقيام الدولة بإنشاء دور الحضانة والمدارس

4 – انكماش دور الأسرة الترويحي والثقافي بقيام الدولة بإنشاء مراكز الشباب وتنظيم المعسكرات وتدعيم الأندية وكذا تنظيم البرامج الثقافية في الإذاعة والتليفزيون والمتاحف والمعارض ودور الثقافة .

5 – انكماش دور الأسرة في الإنجاب والاستمتاع بهذه العملية كأساس لقيام أسرة ناجحة فقد أدت الدعوة إلي تحديد النسل إلي شعور الآباء بالخطأ والذنب عند إنجاب أكثر من طفلين مما ينعكس علي الطفل الثالث والرابع.

6 – انتقال كثير من مسئوليات الأسرة إلي هيئات عامة، فقد كانت الأسرة مسئولة – علي سبيل المثال – عن الإنارة و المياه وتخزين الطعام وتفصيل الملابس بل ونسجها في بعض الأحيان.. كل هذا انتقل إلي جهات مركزية للإنارة بالكهرباء وتوصيل المياه للمنازل وخزن المأكولات (محلات البقالة بأنواعها) وإلي مصانع الملابس الجاهزة [23] .

وقد عكست هذه التغيرات وغيرها تأثيراً ملحوظا في أدوار الأسرة واهتماماتها مما أدي إلي تقلص وظائفها إذ تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية وهي كلها وظائف اجتماعية بمعني أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع. و يقسم البعض هذه الوظائف كما سبق أن أشرنا إلي مجموعتين متميزتين، الأولي هي الوظائف الفيزيقية(أو المادية) وهي سبيل المثال: التكاثر، والوظيفة الاقتصادية، ووظيفة الحماية...الخ. و المجموعة الثانية هي الوظائف الثقافية والعاطفية والاجتماعية، مثل: تكوين الفرد عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية، وازدهار ورفاهية كل عضو من أعضاء الأسرة.

و كانت الأسرة الممتدة فيما مضي، وخاصة في النظام القائم علي الاقتصاد الريفي، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية. وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية، وأصبح هناك من الآن فصاعدا أطراف أخري تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة، أو بالتعاون معها.

و تحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلي وظيفة استهلاك، حتى أن المنتجات الخام في البيئات الريفية لم يعد تحويلها في المنزل إلي سلع صالحة للاستعمال، فقد أصبحت الصناعة تتولي هذه المهمة بشكل مطرد. ونلمس بوضوح أن الاتجاه العام لتطور عمليات تجهيز وإعداد المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية يسير نحو جعل تلك المنتجات جاهزة للاستهلاك مباشرة. ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات السوق وعن طريق البحوث الاجتماعية التي تحاول تحقيق الاستجابة لرغبات الجمهور. ومن هذه الزاوية يمكن القول بوضوح بأن تأثير الأسرة علي توجيه الصناعة أصبح تأثيرا كبيرا [24] .

الدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية (والسكانية) وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وان تساعد الأسرة الكبيرة العدد (وذلك من خلال تقديم إعانات عائلية، وإعانات للسكن، ومنح تخفيضات ضريبية، وتخفيضات في وسائل المواصلات، وميداليات للأسر الخ). أو العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل، وإباحة الإجهاض، وحملات التعقيم..الخ) وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك في بعض البلاد النامية مثلا.

أما وظيفة الحماية (كالدفاع عن الحريات، والحماية الجسدية، والوظيفة الوقائية والصحية) والتي تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة، فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمي وخاصة في المجال الصحي. وحتى في مجال العناية التي تتم في المنزل، فإن الدولة تتدخل لكي تشجعها وتيسرها وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية، فتتحمل الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية الصحية، ويحل تضامن الأمة – لصالح الأسرة – محل التضامن القرابي الذي كان موجودا في الماضي، وذلك عن طريق القيام بإعادة وزيادة متوسط العمر, وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي(الوزن وطول القامة) إنما تدل علي فعالية هذه الإجراءات جميعا .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى وظيفة تمارسها الدولة. فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع. وهي تنشئ المباني المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم, وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكي تخفف من آثار عدم المساواة في الدخول وتحقق تكافؤ الفرص في التعليم علي قدر الإمكان. ولكن الأسرة لا يمكن أنها تلقي بعبئها كاملا علي الدولة في هذه الوظيفة فقد أتضح من الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية سواء في وضع البرامج والمناهج وفي التوجيه أو في علاج المشكلات النفسية ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التي تقوم في المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ [25] .

نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعتبرها البعض شديدة الوطأة علي نظام الأسرة في ظل هذه التغيرات المتلاحقة انعكس ذلك علي تفكك الأسرة متمثلا بأعلى صورة في الانفصال بين الزوجين وهدم للأسرة .

إذ يلاحظ إن زيادة نسب الطلاق في مجتمعات اليوم يرجع أهم أسبابه إلي اختلاف المستوي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الزوج والزوجة ومنها الحب الرومانتيكي الذي يسبق الزواج والذي يصطدم بواقع الحياة ومشتقاتها ومنها أيضا الخيانة الزوجية والمرض والعقم وغير ذلك .

وأما عن أثر هذا الطلاق علي الأطفال فلا شك أن ذلك له تأثيره الضار عليهم. فهؤلاء الأطفال يتعرضون لكثير من المآسي والضياع نتيجة لتخلف أساليب رعاية الطفولة وكذلك نتيجة لعدم كفاية المؤسسات والتنظيمات التي يكون من مهامها الأساسية رعاية هؤلاء. وحتى إذا كان أحد الأبوين هم الذين يرعون الأطفال فلا شك أن الطفل في حاجة لرعاية أبويه معا. فالأم وما تضفيه من حنان ورعاية على الطفل والأب ورعايته الدائمة له وتوجيهه أمر هام بالنسبة للنشئ [26] .

خلاصة:

– التربية هي بداية العلاج السليم ومن خلال وضع خطة لبناء أجيال وليس أشخاصاً ووضع قواعد حديثة لتغيير المنهج والاستفادة من الموروث الثقافي.

– وضع التدابير الوقائية اللازمة في إطار الأسرة والمدرسة و المؤسسات الاجتماعية المختلفة والاهتمام بوسائل رفع مستوى المعيشة وبرامج التوعية و تضافر جهود الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمجتمع بصفة عامة في تفادي أسباب الأمراض الاجتماعية منذ الطفولة وذلك عن طريق التربية الصالحة في بيئة ملائمة .

– توجيه الوالدين بخصوص عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي للأطفال ومعاملة المراهقين.

– إمداد الفرد بعدد متنوع من الخبرات وأوجه النشاط البناء حيث يستطيع أن يحقق بعض النجاح ويتجنب الفشل.

– فهم طاقات الفرد ومساعدته في التعرف على تنمية قدراته الاجتماعية والانفعالية والعقلية وتقبل معوقاته وعاهاته.

– قيادة وتوجيه نشاط وخبرات الجماعة بحيث يحصل كل فرد على الرضا و الإشباع مع تحقيق قدر مناسب من النجاح في علاقاته الاجتماعية البناءة.

– استثارة تعاون المريض و إثارة رغبته في العلاج وتقوية إرادته والعمل على زيادة قوة الأنا ونمو الضمير وزيادة التحكم في السلوك وتقوية إرادته .

– توفير الرعاية الاجتماعية للمريض في الأسرة والمدرسة واستخدام كافة إمكانيات الخدمة الاجتماعية المتيسرة في المجتمع.

– العلاج الطبي بالعقاقير المهدئة تحت الإشراف الطبي.

– العلاج الديني والتربية الدينية و التربية الخلقية السليمة .

*** الهوامش و المراجع :**

1 – Lemert , Edwin . Social Pathology , New York , MC Graw-Hill , 6th ED.,1984, P.6.

2 –Mechanic , David . Medical Sociology, New York , The Free Press , 7th ED .,1971, P.7.

3 – Patrick, DL . Sociology AS Applied to Medicine , London , Bailliere Tindall , 1992 , P. 31 .

4 –Jones , K . Sociology in Medicine , English Universities Press , 1985 ,P. 10.

5 – Ibid . , P. 12.

6 – Ibid. , P.14.

7 – Ibid . P. 20 .

8 – Smith , T. H . Social Characteristics of Disease , Glasgow , 1995, Tyne River Press , P. 11 .

9 – Ibid . , P. 31 .

10 – دياكون مهندس وشوقي توفيق : البناء الأسري في مدخل جديد ، المكتبة القبطية على الإنترنت ، مصر، 1993 ، ص . ص 24 – 26 .

11– أكرم رضا: قواعد تكوين البيت المسلم، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر ، 2004،ص 50.

12 – أحمد عبد العزيز البقلى : قضية تمكين المهمشين ، سلسة قضايا التخطيط و التنمية ، معهد التخطيط القومي، مصر ، يوليو 2003 ، ص 135 .

13 – د . إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الطبي – دراسة تحليلية في طب المجتمع – ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 125 .

14 – نفس المرجع ، ص 126 .

15 – نفس المرجع ، ص 126 .

16 – نفس المرجع ، ص 127 .

17 – د . أنور الشرقاوي: الإدمان الكحولي كمشكلة اجتماعية ، مطبعة الانجلو مصرية ، القاهرة ، مصر ، 1979 ، ص 12 .

18 – د.إحسان محمد الحسن : مرجع سابق ، ص 130 .

19– ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الأول ، دار لسان العرب ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص 1016 .

20 – المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية ج1 ، القاهرة ، طبعة1985م ، ص 308

21 – أ.د/ محمود أبو زيد: مفهوم الإدمان،عنوان الموقع: asd1004.forumegypt.net تاريخ الدخول للموقع : 07 /2012/12 على الساعة 20:00 .

22– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، 52 – 1980،القاهرة ،مصر، 1985، ص.ص 157 – 158 .

23– علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، ط2، 1981، ص 179 .

24– عبد الباسط عبد المعطي ومحمود الكردي(تحرير): الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي: الواقع والتطلعات، دراسة مسحية بالعينة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،2000 ، ص 180 .

25 – السيد عبد العاطي وآخرون: الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص. 15– 16.